

الجمهورية التونسية  
وزارة التكوين المهني والتشغيل



ورقة عمل حول

واقع العمالة العربية المهاجرة وبوجه خاص الكفاءات العربية :  
دوافعها وأبعادها وتطوراتها وآثارها

أحمد المسعودي  
مدير عام الهجرة واليد العاملة الأجنبية

نوفمبر 2014

## مقدمة

تنتم الهجرة الدولية بكونها ظاهرة معقدة ومتسعة النطاق، وتتطوي هذه الظاهرة على عدة أبعاد اقتصادية واجتماعية وثقافية وأمنية وسياسية، علاوة على كونها متعددة الأطراف لتشمل الشخص المهاجر ذاته، ودولته الأصلية والدولة المضيفة. هذا وتشهد ظاهرة الهجرة الدولية اهتماماً بالغاً لم تشهده من طرف صانعي القرار ومنتخبيه في الدول النامية والمتقدمة على حد السواء، نتيجة لتزايد أعداد المهاجرين، حيث بلغ عددهم نحو 232 مليون مهاجر حول العالم في سنة 2013، أي ما يعادل 3.2% من سكان العالم في حين بلغ عددهم 174 مليون مهاجر سنة 2000.

ويقصد بالهجرة انتقال السكان من مكان إلى آخر بحثاً عن وضع اجتماعي أو اقتصادي أو ديني أو سياسي أفضل. وتنقسم الهجرة بدورها إلى عدة أنواع وفقاً لمكان الهجرة وفترة الهجرة على النحو التالي:

أولاً- وفقاً لفترة الهجرة: هناك نوعين أساسيين وهما:

- الهجرة المؤقتة وهي التي ينتقل فيها الفرد أو الجماعة من مكان لآخر بشكل مؤقت بهدف ما و يكون لدى الفرد الرغبة في العودة إلى الوطن الأم خلال فترة زمنية معينة.

- الهجرة الدائمة وهي التي ينتقل فيها الفرد أو الجماعة إلى وطن جديد دون عودة.

ثانياً- وفقاً لمكان الهجرة: هناك نوعين وهما:

- الهجرة الداخلية: وهي تعنى انتقال الفرد أو الجماعة داخل حدود الدولة بصرف النظر عن المسافة التي يقطعها المهاجر، ويرجع هذا النوع من أنواع الهجرة إلى عدم العدالة في توزيع الموارد داخل الدولة أو الرغبة في الانتقال من المناطق المأهولة إلى المناطق غير المأهولة لتعميرها، أو لتردي الأحوال الاقتصادية والمعيشية في منطقة معينة داخل الدولة والتي تقف كعامل طرد يدفع الأفراد إلى الهجرة منها بحثاً عن فرص عمل ومستوى معيشي مناسب، أو نتيجة لوجود بعض

الظروف الطارئة مثل الحرب والاضطرابات الأمنية أو أعمال العنف في منطقة ما داخل الدولة.

- **الهجرة الخارجية:** وهي انتقال الفرد من دولة إلى أخرى وذلك إما بشكل اختياري ناتج عن رغبة الفرد في الحصول على فرصة عمل أفضل لتحسين المستوى المعيشي، أو الحصول على قدر إضافي من التعليم... الخ، أو نتيجة لرغبة الدولة نفسها في انتقال الفرد أو الجماعة خارجها لأسباب تتعلق بالعرق أو الديانة، وفي هذه الحالة تسمى هجرة قسرية.

وتعتبر الهجرة اليوم من أهم القضايا التي تستقطب الاهتمام على الساحة الدولية لما تطرحه من معادلات صعبة ونسبية ومتحركة وما تفرزه من مواقف متباينة لا تستند إلى مرتكزات موضوعية ذلك أن الهجرة، هذه الظاهرة الأزلية التي لم تتوقف عبر التاريخ وشهدت خلال السنوات الأخيرة تحولات جوهرية لعل أبرزها انتقالها من هجرة تلقائية إلى هجرة منظمة وانتقائية ومن هجرة محددة زمنياً إلى هجرة أسرية ودائمة مع تنامي التضيق على الهجرة المنظمة، أفضت إلى بروز ظاهرة الهجرة السرية فضلاً عن إيجاد وجهات جديدة للهجرة نتيجة تطور تكنولوجيات الاتصال وتنامي هجرة الكفاءات والشباب نحو البلدان المتقدمة أو الغنية وتمثل هذه الظاهرة أهم التحديات بكل البلدان الموفدة والمستقبلة وللمهاجرين أنفسهم.

وتحتل الهجرة مكاناً بارزاً في أجندة القضايا الشائكة بين البلدان المتقدمة والنامية نظراً لارتباطها بالعديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ويمثل سوء الأحوال الاقتصادية والسياسية عامّة بالدول النامية الدافعا الأساسي لهجرة الأفراد إلى الدول المتقدمة. وتتنظر هذه البلدان بصفة عامة إلى أن عدد كبير من المهاجرين يمثلون عبئاً على اقتصادياتها، وبخاصة العمالة غير الماهرة ولذلك لجأت إلى إتباع سياسات تحد من الهجرة إليها عن طريق تقديم معونات أو عقد اتفاقيات استثمار وتجارة مع البلدان النامية.

ومع بزوغ ظاهرة العولمة وبعد أكثر من عشر سنوات من سيطرتها على المقدرات العالمية تأثرت ظاهرة الهجرة بالعولمة تأثراً سلبياً. ففي الوقت الذي تتم فيه إزالة

الحواجز القانونية والمادية أمام تدفق رؤوس الأموال والسلع والخدمات تواجه الهجرة الدولية معوقات وهواجس أمنية وحضارية وسياسية.

وبينما تتوسع التكتلات الدولية وتزال الحدود بين دولها وتيسر عملية نقل العمالة بينها، كما هو الحال بين دول الاتحاد الأوروبي، تكتفت بالمقابل الإجراءات المانعة للهجرة من خارج هذه التكتلات. وأتت أحداث 11 سبتمبر لتجمد الدعوة لحقوق الإنسان أمام الاعتبارات الأمنية والحرص على استدامة التفوق. ومع استمرار تعارض الاعتبارين يخشى أن تكون الحقوق مجالاً رحباً للكيل بمكيالين، خاصة في مجال حقوق المهاجرين والحقوق السياسية، وفي ظل الممارسات التي واجهها العرب والمسلمون في الغرب بعد أحداث سبتمبر.

وفي سياق ما تم بسطه سابقاً فإن المواضيع المتعلقة بالهجرة متعددة ومتنوعة الأبعاد والأطراف وسوف نكتفي في هذه الوثيقة بتناول الجوانب المتعلقة بدوافع وتطور وآثار الهجرة في دول المنشأ العربية.

#### 1. دوافع وأسباب هجرة العمالة العربية

إن الهجرة بمعناها المتداول اليوم في دول المنشأ العربية، هي الانتقال من دولة ذات إمكانات وقدرات ضعيفة إلى أخرى تتوفر فيها إمكانات اقتصادية عالية ومستوى معيشي مرتفع يفتقدانها الشاب المهاجر في بلده. وقد بدأت تدفقات هجرة الشريحة الشابة في الوطن العربي في العقود الأخيرة، وبالتحديد بعد الهجرة الواسعة من الريف إلى المدينة في بدايات السبعينيات من القرن الماضي، حيث اصطدام الشباب في حياتهم الحضرية الجديدة بالبطالة وزيادة مصاريف المدينة وأعباء المعيشة، لتتحول بسرعة إلى تيار هجرة خارجية نحو أوروبا الغربية بشكل خاص ثم الولايات المتحدة الأمريكية حيث الاقتصاد الحر المزدهر ولا قيود على الحريات الفردية.

إندوافع وأسباب هجرة الشباب العربي متعددة، حيث إنالهجرة ليست فقط مجرد ظاهرتاتجعة عنقرارطوعياوغيرطوعيلفرديمغادرقبله،ولكنفيجالأحيان هي نتيجةللأحداثالاجتماعيةوالاقتصاديةوالسياسيةوالعرقية التي تشهدهابلدان المنشأ.

ويمكن تلخيص هذه الدوافعبالأساس فيما يلي :

1.إن التركيبة السكانية لكل من البلدان المتقدمة والنامية تدفع إلى الهجرة، فبينما تنخفض معدلات الزيادة السكانية وتزداد شريحة المسنين في البلدان المتقدمة والتي تحتاج للتوسع في المجموعة العمرية من 15 إلى 25سنة، تتميز البلدان النامية بنمو ديموغرافي مرتفع مما يعني أن لدى البلدان النامية الرصيد الأكبر من الشباب التواق للهجرة. ففي تونس مثلا أظهر مسح ميداني شمل عينة من الشباب تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 سنة أن الرغبة في الهجرة ارتفعت بشكل كبير بين سنتي 1996 و2005 حيث مرت من 22% إلى 76%.

وتعد شيخوخة السكان في البلدان الأوروبية المستقبلية للمهاجرين من الأسبابالكامنة وراء هذا الطلب المتزايد لليد العاملة الأجنبية باعتبارالنقصالمحوظ في عدد العمال. ومع حصول الأجيال الصاعدة الأوروبية على تعليم أفضل، فقد أصبح جلهم غير مقتنع بوظائفمنخفضة الأجور وتتطلب جهدا جسديا كبيرا.

وفي المقابل فإن الزيادة السكانية الكبيرة والبطالة الناشئة عن الاقتصاد العام الحكومي المغلق في البلدان العربية والتي طالت مختلف شرائح الشبابيةوأدت إلىضغوطات نفسية حرجة وحالات اكتئاب لدى جلالشبابلعدم القدرة على تغطيةالمصاريفاليوميةوالشعور بالفراغوالحرج هي من أهم أسباب هجرة هذه الفئة إلى البلدان المتقدمة وخاصة الأوروبية.

2.انخفاض الأجور في بلدان المنشأالعربية:يمثل الأجر الأدنى المضمون بأغلب بلدان المقصد الأوروبية ما بين 3 إلى 6 أضعاف الأجر الأدنى المضمون بالبلدان العربية المصدرة لليد العاملة وهو ما يزيد من رغبة الشباب للهجرة.ويشكل إغراء

الحصول على عمل بأجر جيد في بلد غني أحد الدوافع القوية للهجرة الدولية وقد زاد هذا الإغراء مع استمرار زيادة الفوارق في الدخل بين البلدان.

ويرى محمد الأمين فارس من منظمة العمل العربية في هذا المجال أن تباين الأجور كان له دوره في تزايد الهجرة بين البلدان العربية، وبالأحرى هامش التوفير القابل للتحويل ولكن تخفيض الأجور في بعض البلدان العربية كان له أثره المباشر في زيادة عدد الآسيويين على حساب العرب؛ ويضيف أن هناك ضغوطاً متزايدة لتقليل الفوارق في الأجور لتوفير مناخ للمنافسة الدولية، غير أن ذلك صعب التحقيق وبالمعنى التعقيد بسبب الشركات متعددة الجنسية التي تجد مصلحتها في تباين الأجور لتحقيق ميزة نسبية على المستوى الدولي.

**3.** حاجة البلدان الأوروبية المتزايدة لمهاجرين ذوي مؤهلات بسيطة غالباً في قطاع الخدمات والفلاحة للقيام بأعمال خطيرة أو ذات دخل متدنٍ أو ذات طبيعة مؤقتة وموسمية أو تلك التي ينفر منها غير المهاجرين مثل أعمال التنظيف والمطاعم والحرف الصغرى.

فالعديد من الاقتصاديات المتقدمة تحتاج إلى العمال المهاجرين لأداء الأعمال التي لا يمكن أن يعهد بها إلى مصادر خارجية ولا يوجد من يرغب في أدائها من العمال المحليين بالأجور السائدة.

**4.** انتشار البطالة بالدول العربية المرسلة وعدم وجود فرص عمل كافية لاستيعاب الطاقات الشبابية، نظراً لضعفالنسيج الاقتصادي بهذه الدول الذي لا يلبي كل الطلبات الإضافية.

فانتشار البطالة يعدّ من بين أحد أهم العوامل الدافعة للهجرة ويرجع ذلك إلى حدوث فائض في عرض العمالة داخل سوق العمل حيث إن اختلال سوق العمل ووجود فائض في عرض العمالة تدفع بالفرد إلى الهجرة للحصول على فرصة عمل مناسبة، بالإضافة إلى الحصول على الأجر الكافي الذي يساعده على إعالة الأسرة في الوطن الأم. ويمكن مشاهدة فائض العمل من خلال معدل البطالة والذي بلغ أرقاماً

مرتفعة ببلدان المنشأ العربية (معدل البطالة بالدول العربية دون بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ 18.1% خلال سنة 2010).

والجدير بالذكر فإن هناك انتشار اكبر للبطالة بين فئة المتعلمين على وجه الخصوص، حيث نجد أن المعطلين بين حملة المؤهل الجامعي فأعلى يمثلون نسبة هامة من جملة المعطلين عن العمل، فهي تبلغ في مصر 35.5% خلال سنة 2009 وفي تونس 31.4% في سنة 2014.

5. ظهور حالات من الازدهار الاقتصادي السريع بين بعض الأسر التي هاجر أحد أفرادها، ثم الانبهار بالحياة الغربية والحريات (الليبرالية) المتوفرة فيها والتي تلبى طموحات الشباب المتحمس، خاصة من ناحية أسلوب حياتها ومعيشة سكانها.

6. رفع سقف القبول بالجامعات الوطنية، وهو ما يشجع الطلبة على الهجرة للحصول على كفاءة في الاختصاص الذي يريده الشاب. ويهاجر العديد من الشبان العرب لاستكمال التعليم والحصول على درجات علمية من الخارج، أو الحصول على تدريب يساعد في زيادة تراكم رأس المال البشري، والخبرة لدى الفرد.

7. هجرة العقول أو الأدمغة أو أصحاب الشهادات العليا، لأن أوطانهم لا توفر لهم مجالات تتناسب ومستوى ما يحملونه من شهادات سواء حصلوا على هذه الشهادات في بلدانهم أو من الخارج. حيث تنفق بلدانهم عليهم ملايين الدولارات، بالإضافة إلى أنها تضطر لاستقدام ما يعادلهم من الدول المتقدمة، فيشكلون بذلك خسارة كبيرة لدولهم وبلدانهم، وهو ما يستدعي توفير العمل لهذه العقول وأصحاب الكفاءات مهما كلف الثمن بدلاً من تركهم يهاجرون مرغمين.

وتعتبر هجرة العقول والكفاءات العربية معضلة مزمنة يعاني منها الوطن العربي وهي تعني انتقال الموارد البشرية التي تمتلك المعرفة والمهارات التقنية من بلادها الأصلية النامية إلى البلدان المتقدمة، بسبب ما تواجهه من صعوبات في بلادها الأصلية مثل الحروب، أو النزاعات المسلحة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو البطالة، أو قلة فرص التقدم الوظيفي، أو ندرة مجالات البحث العلمي، أو المخاطر

الصحية، وغير ذلك. وهذه الظاهرة تكلف الدول العربية حوالي 200 مليار دولار سنوياً. ويساهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية .

**8.** الزواج من الأجنيبيات، يوضع المهاجر أمام الأمر الواقع، إذ يصعب عليه ترك زوجته وأولاده لاعتبارات عديدة منها عدم رغبتهم في العيش في بلده الأصلي. كما توضع أمام المهاجر الراغب في العودة إلى بلده الأصلي بعض التشريعات التي تمنعه من ممارسة بعض الحقوق، وعلى سبيل المثال، عدم تعيين المواطنين المتزوجين بأجنبيات أو المتحصلين على الجنسية المزدوجة في مناصب عليا في بعض الدول العربية. وقد لا يستطيع توفير امتيازات لعائلته كذلك التي كانت متوفرة لديه سابقاً، ومع تقادم الأيام تنتهي لدى المهاجر فكرة العودة إلى الوطن الأصلي.

**9.** العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية: وتتمثل في تدهور أوضاع حقوق الإنسان خاصة الحق في العمل اللائق والحق في الحياة الكريمة والأمن، وتعد دافعاً نحو الرغبة في الهجرة إلى البلاد التي تتمتع بتلك الحقوق والقيم. كما أن تهمة الباحث من قبل القيادات العلمية والسياسية تؤدي إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغرابة في أوطانهم، وتضطرهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية وأكثر استقراراً. كما أن من الدوافع هيرغبة الشخص في تحقيق حياة أفضل في ظل حكم ديمقراطي وحرية رأبوحماية اجتماعية، والمواطن الذي يفقد هذا الشعور في موطنه نظراً للأنظمة القاسية والظالمة يمثل دافعاً للهجرة.

**10.** العوامل التاريخية، حيث تعود الأفواج الأولى للمهاجرين المغاربة نحو أوروبا إلى الحرب العالمية الأولى، وخاصة عندما دعت "فرنسا" القوة الاستعمارية المواطنين المغاربة إلى الانضمام إلى جيشها، وإعادة تشغيل مصانعها المشلولة؛ بفعل التعبئة العسكرية الفرنسية حينذاك.

تشكل هذه الدوافع، غالبية الأسباب التي تؤدي إلى هجرة اليد العاملة العربية، ولا نستبعد وجود دوافع أخرى، كحب المغامرة، والظروف الشخصية، أو غيرها إلا أنها



لا تأخذ صفة الشمولية وهي في كل الحالات دوافع فردية، ولا تحتل الأهمية بحيث تضاف كدوافع إلى مجمل الدوافع السابقة للهجرة.

## II. أبعاد الهجرة

تتمثل أبعاد الهجرة في تناو لالظاهر فمن خلال جوانبها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية والأمنية مع التركيز على كلالعناصر بصفة متوازنة.

إنتباد لالرؤى والخبر اتبينالدولالعربية منشأنها نيؤديالى مو اقمشتر كة و سياسات وطنية متناسقة بلوررؤية شاملة لأبعاد الهجرة توفى هذا السياق تأتى أهمية التركيز على قضايا بناء القدرات المؤسسة اتية للأجهزة الوطنية وتنمية مواردها البشرية في ظل ظاهرة " المجتمع المسن" التيتو اجها الدولالأوروبية والتستؤدى إلى نقص اليد العاملة إلى استنقبالعمال مندولجنوبوشر قالمتوسط في المستقبل.

## البعد السياسي للهجرة

أبرمتجالدولالعربيةمع الاتحادالأوروبى باتفاقيات تقيمجالالهجرة وخاصة منها المتعلقة بالهجرة السرية الحدود، ولتمتوليهذه الاتفاقيات نفس الاهتمام بالهجرة المنظمة التي تمثالبدالاً من الهجرة السرية التي منشأنها توفير فرص للهجرة القانونية في منطقة المتوسط حسب حاجيات أسواق العمل الأوربية، وهو ما يستدعي إبرام اتفاقيات جديدة تدفع لتعاون الإقليمى الثنائى تنهض بامكانيات البلاد انعطى المستوى المؤسساتى التصرف في تدفقات الهجرة.

ومن الأهمية أن يتعاون الاتحاد الأوروبى في تحقيق هذا الهدف بما يحقق مصلحة مشتركة للطرفين العربى ولأوروبى في ظل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتردي بالدول العربية المصدرة للعمالة والتي تعتبر أنالهجرة من الحلول التي يمكن أن تساهم في استيعاب أعداد كبيرة من طالبي الشغل.

## البعد الأمني للهجرة

يتمثل البعد الأمني للهجرة في التوفيق بين مكافحة الهجرة غير الشرعية وبين احترام اجراءات الدولية المعمول بها في هذا المجال خصوصاً فيما يتعلق بعمليات البحث والإنقاذ في البحر ومعالجة الأسباب العميقة للهجرة السرية وبخاصة الفقر والبطالة والانعكاسات السلبية للتنمية والتشجيع على إنجاز أنشطة اقتصادية متعددة قادرة على استيعاب طالبي الشغل ببلد المنشأ وإرساء مناخ للتنمية المستدامة.

## البعد الاقتصادي للهجرة

ساهم المهاجرون وبعض الدول العربية المتوسطة في دفع التنمية ببلدانهم الأصلية وتقليص الفجوة في بعض المجالات التي يبلدان نصفها المتوسط وخاصة على المستوى الاقتصادي. وتمثلت تحويلات المالية أحد أهم الأبعاد التنموية للهجرة حيث تساهم في خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلدان المنشأ باعتبارها مورد هام للنقد الأجنبي، وحتى يتم الاستفادة من هذا التحويل لتوزيعها واستثمارها في مشاريع التنمية وعدم اقتصرها على الخدمات المباشرة. وحتى تتمكن بلدان المنشأ من الاستفادة من الموارد المالية للمهاجرين فهي مطالبة بالعمل على تطوير الهجرة المنظمة من خلال:

- وضع إطار للتصرف في الهجرة المنظمة على غرار الهجرة الدائرية والوقتية ودراسة تسهيلو تبسيط آليات هجرة اليد العاملة إلى أوروبا وذلك عبر إحداث قنوات رسمية للهجرة تتوافق مع متطلبات أسواق العمل لتشمل مجالات اقتصادية جديدة وأصناف أخرى من اليد العاملة.

- تكوين الكفاءات الراضة بالهجرة وذلك عن طريق تطوير منظومة التكوين المهنية التي تمثل عاملاً أساسياً لخدمة التنمية بالدول العربية وكذلك جعلها تتوافق مع احتياجات أسواق العمل بالدول الغربية.

- تدعيم دروس التكوين التكميلي والتكوين للغات للراغبين في الهجرة ببلدانهم الأصلية بغاية تدعيم كفاءاتهم المهنية وتسهيل اندماجهم في محيط العمل.

- التعامل بشكل موضوعي مع قضية هجرة العقول بالدول العربية حتى يتم توظيفها إيجابياً مستقبلاً وتكون عامل فاعل في تطوير المجتمع والاقتصاد، ويمكن في هذا السياق طرح أفكار غير تقليدية لمعالجة الآثار السلبية لهذه الظاهرة مثل برامج الهجرة الدائرية للعلماء وأصحاب الاختصاصات العلمية والتقنية، بما يسهم في توفير صنقلات التكنولوجيا وتعزيز البحث العلمي والتطوير ببلدان المنشأ.

### البعد الاجتماعي للهجرة

يعتبر التجمع العائلي نافذة هامة للهجرة المنظمة وسيلة لوقاية الحياة العائلية للمهاجر، كما يمثل اندماجاً اجتماعياً للمهاجرين بها جسماً مشتركاً للتعاون بين بلدان المنشأ وبلدان القبول للترسيخ المساواة في معاملة المهاجرين والخدمنا التمييز وتدعيم حقوقهم في الشغل والتعليم والصحة والخدمات الاجتماعية والمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لبلد الإقامة.

### البعد الثقافي للهجرة

تساهم البرامج والأنشطة الثقافية لفائدة المهاجرين في تسهيل الاندماج والانفتاح ببلد القبول ويمكن في هذا السياق توفير النشريات حول حقوق المهاجرين وحول احترام القيم والقوانين ببلد القبول وتنظيم ملتقيات ثقافية لفائدة المهاجرين.

ويساهم البعد الثقافي للهجرة في تعزيز التفاهم والاحترام المتبادل بين الشعوب بلا سيما في ضوء عما تشهد مجتمعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وبمناظرة سلبية عديدة تجاه المهاجرين العرب وهو ما يتطلب تكثيف الحوار بين الجانبين ومحاولة التمييز والعنصرية وحماية حقوق المهاجرين بكونهم أمته

مومنثماً أهمية توظيف الأداة الإعلامية في تغيير المفاهيم والصور الخاطئة عن المهاجرين وإرساء  
وارتقاف مشترك.

### III. تطور هجرة العمالة العربية بأوروبا

يبلغ حجم المهاجرين على مستوى العالمي 232 مليون نسمة، أي 3.2% من سكان العالم من بينهم 136 مليون بالبلدان المتطورة (الشمال) و96 مليون مهاجر بالبلدان النامية (الجنوب) وتستقبل أوروبا لوحدها 72 مليون مهاجر (احصائيات سنة 2013). وتبالغ البلدان المتقدمة في تصوير الهجرة إليها باعتبارها غزواً لها، في حين أن نسبة المهاجرين لا تتجاوز 4.5% من السكان ولا تتجاوز الجالية العربية بأوروبا 0.5% من مجموع السكان. ويمكن اعتبار الهجرة غزواً حقيقياً وحالة استثنائية في بلدان الخليج العربي، حيث تصل نسبة المهاجرين إلى 35% من مجموع السكان وفي بعض الحالات تتجاوز النسبة 80% وهو أمر استثنائي في تجارب تدفق الهجرة.

وبلغ إجمالي عدد المهاجرين العرب عالمياً طبقاً لإحصائيات البنك الدولي سنة 2010 ما يقارب الـ 18 مليون مهاجر من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منهم ما يقارب 40% بدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE و23% بدول أخرى للعالم المتقدم و32% بدول الوطن العربي و1% بدول نامية أخرى. وتتصدر مصر والغرب والجزائر وتونس وفلسطين والعراق واليمن وسوريا والأردن ولبنان قائمة الدول العربية من حيث الهجرة إلى الخارج.

### هجرة البلدان المغاربية إلى الخارج

تتركز هجرة مواطني المغرب والجزائر وتونس في دول الاتحاد الأوروبي وعلى الأخص منها فرنسا لأسباب تاريخية، ذلك أن الهجرة من المغرب الغربي نحو أوروبا

تعود إلى العهد الاستعماري، حيث بدأت أثناء الحرب العالمية الأولى وفترة ما بين الحربين لتتوسع أكثر في الفترة مابعد الحرب العالمية الثانية عندما كانت فرنسا بحاجة إلى اليد العاملة لإعادة بناء مدمرته الحرب.

وقد استمرت هجرة العمال المغاربة نحو أوروبا خلال الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن الماضي حيث اقتصادياتها في أوج الازدهار وكانت بحاجة إلى العمالة الوافدة. فالجزائر مثلت خزان اليد العاملة الذي لجأت إليه فرنسا بحسب حاجتها العسكرية والاقتصادية التي تطلبتها المرحلة ولم تزد الهجرة التونسية والمغربية إلا بداية من سنة 1962 نتيجة حاجة أوروبا الغربية للعمالة المهاجرة بعد مرحلة الازدهار الاقتصادي التي مرت بها في الستينيات من القرن الماضي. فقد مثلت العمالة الجزائرية 18% والمغربية 17.4% والتونسية 13.3% سنة 1973 من مجموع العمالة التي دخلت فرنسا.

ومع بداية أزمة الركود الاقتصادي في غرب أوروبا في منتصف السبعينيات تراجع إنتاجية بعض القطاعات تم الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الأجنبية وتغيرت سياسات الهجرة في الدول المستقبلية، حيث أصدرت معظمها قوانين تقييدية على الهجرة الجديدة وتشجيع الوافدين المقيمين بها على العودة إلى بلدانهم. وكانت تلك الفترة نقطة الانعطاف في مسار الهجرة المغربية نحو غرب أوروبا. وبالرغم من هذه القيود على الهجرة الجديدة والتشجيع على العودة بالنسبة للمهاجرين القدامى، فإنه مع استمرار الهجرة في إطار الإجراءات المتعلقة بجمع شمل الأسر، لم يحدث انخفاض في عدد المهاجرين المغاربة في غرب أوروبا. ولا تقتصر الهجرة نحو غرب أوروبا على المغاربة بل تمتد أيضا إلى مصر ولبنان وفلسطين وإن كانت بأعداد أقل.

وتوضح المعطيات لسنة 1974 أن اليد العاملة المغربية موجودة بنسبة 84% في فرنسا و7% في بلجيكا و4% في ألمانيا و3% في هولندا. وقد زادت في فرنسا بمعدل سنوي 2.15% بين سنتي 1974 و1983. وقد مثل المهاجرون المغاربة 30% من مجموع الجالية المقيمة بفرنسا سنة 1983.

وبلغ عدد جالية المغرب العربي المهاجرة إلى أوروبا حوالي 1.6 مليون سنة 1980 ويشكل عدد الجزائريين أكبر نسبة من المجموع (54.4%) وتليها الجالية المغربية (33.7%) ثم الجالية التونسية (11.8%). وتمثل فرنسا الوجهة الرئيسية باعتبار عامل اللغة.

وتشير المعطيات لسنة 2011 أن عدد عمالة المغرب العربي المهاجرة بأوروبا يبلغ حوالي 5.4 مليون فرداً أغلبهم في فرنسا وإيطاليا وألمانيا وإسبانيا، بينما تجاوز عدد ذوي الأصول العربية في أوروبا 15 مليوناً.

وتعد بلدان المغرب العربي الثلاث المصدر الرئيسي للعمالة إلى أوروبا منذ عقود مضت وهذا راجع إلى القرب الجغرافي والخلفية الثقافية والتاريخية التي نتجت عن فترة الاستعمار الفرنسي. وقد أصبحت اليد العاملة المغربية بأوروبا تحتل المرتبة الأولى بحوالي 3 ملايين مهاجر تليها الجزائر بحوالي 1.4 مليون مهاجر ثم تونس بحوالي 1 مليون مهاجر سنة 2011. وتعتبر المغرب الدولة الثانية بعد مصر من حيث العدد الجملي للمهاجرين.

وتمثل الجالية المغربية ثاني أكبر جالية بأوروبا بعد الجالية التركية حيث تشكل كلاهما 41% و50.3% على التوالي من المجموع. وتتوزع الجالية المغربية بين 22% من المغرب و13% من الجزائر و5.8% من تونس.

وتعد اتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي التي وقعها كل من المغرب وتونس أحد العوامل المؤثرة على المستوى القصير والبعيد المدى في المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التنقل ومعدلات الهجرة. ويبين هذا العامل مدى الأهمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلى حد ما السياسة التي تحتلها الهجرة حاضرا ومستقبلا في البلدان المضيفة والمرسلة.

وخلال السنوات الأخيرة تقلص تيار الهجرة بشكل ملفت للنظر، وخاصة بعد القيود التي فرضتها أوروبا وإصدار الاتحاد الأوروبي لما يسمى بـ"البطاقة الزرقاء" التي ترسم السياسة العامة فيما يتعلق بالهجرة من الدول النامية، والتي تنص على عقابانية

الهجرة، أي الاعتماد على الهجرة الشرعية لتلبي وحدها متطلبات التنمية الأوروبية وسد حاجات سوق العمل الأوروبي، على أن يكون المهاجرون المعتمدون من أصحاب الأدمغة والكفاءات وممن هم أكثر دراية وتأهيلاً في مجالات العمل المختلفة. وقد أشارت التقارير إلى أن الهجرة تنتشر بشكل خاص بين شباب الوطن العربي في سن المراهقة والذين لا يجدون عملاً محترماً في أوطانهم ويتعرضون لمضايقات وقيود العمل.

### هجرة بلدان المشرق العربي إلى الخارج

تبلغ تقديرات أعداد المهاجرين المصريين في الخارج وفق المنظمة الدولية للهجرة نحو 6.5 مليون نسمة، فيما يذكر البنك الدولي إن أعداد العمالة المصرية في الخارج تبلغ 3.5 مليون، ولعل هذا التفاوت في الأرقام يرجع إلى الفرق بين "العمال بالخارج" و"المهاجرين" إذ تشمل الأخيرة على الدارسين وأسر العاملين، كما قد يرجع إلى عدم تسجيل المصريين أنفسهم بالسفارات والقنصليات بالخارج، هذا بخلاف إحصاء من يولدون بالخارج لأباء مصريين استقروا في الخارج لسنوات طويلة وحصل بعضهم على جنسية الدول التي يقيمون بها، فيما يسمى بالجيل الثاني والثالث للمهاجرين، هذا بالإضافة إلى المهاجرين غير الشرعيين.

ويقيم 70% من المصريين بالخارج في الدول العربية وعلى رأسها دول مجلس التعاون الخليجي، في حين يقيم نحو 30% في أوروبا وأمريكا الشمالية. وأكبر البلدان التي تضم عمال مصريين هي بالترتيب، السعودية، الأردن، ليبيا، الكويت، الإمارات، الولايات المتحدة، إيطاليا، قطر واليمن. فالسعودية هي أعلى الدول العربية استقبالاً للعمال حيث يوجد بها نحو 923.6 ألف مصري، في حين تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أعلى الدول الغربية استقبالاً للمهاجرين المصريين بنحو 318 ألف مصري.

أما على صعيد الطاقة البشرية والعلمية، فيبلغ عدد علماء مصر في الخارج نحو 86 ألف عالم، منهم 1883 عالماً في تخصصات نووية نادرة، و42 عالماً مصرياً

في وظيفة رئيس جامعة، كما تشير الإحصاءات إلى أن أكثر من 65% من المصريين المقيمين في الغرب حصلوا على درجة تعليم ما بعد الجامعي، و20% منهم حصل على درجة الدكتوراه، كما تبلغ معدلات الهجرة بين الحاصلين على تعليم عال نحو 4.6% من إجمالي العمال المصريين في الخارج.

وأما بالنسبة للأردن فيبلغ عدد المهاجرين الأردنيين في الخارج حوالي 640 ألف عامل، منهم 75% يعملون في الدول العربية و25% يتوزعون على بقية دول العالم وذلك وفق إحصائيات الأمم المتحدة. ويبلغ عدد العمال الأردنيين في دول مجلس التعاون الخليجي خلال سنة 2013 حوالي 398 ألف عامل، يتركز معظمهم في الإمارات والسعودية، ويعملون في القطاعين العام والخاص، وبشكل رئيسي في المهن الطبية والهندسية والتعليم وتكنولوجيا المعلومات.

وتشير الإحصائيات تطور عدد المهاجرين إلى الخارج بين سنتي 2000 و2013 بالعراق من 1.2 مليون مهاجر إلى 2.3 مليون مهاجر وبفلسطين من 2.7 مليون إلى 3.6 مليون مهاجر ولبنان من 545 ألف إلى 690 ألف وبسوريا من 486 ألف إلى 674 ألف وباليمن من 545 ألف إلى 907 ألف.

### هجرة الكفاءات العربية إلى الخارج

أما على مستوى هجرة الكفاءات العربية، فإن نسبتها مقارنة بعدد المهاجرين تبلغ في لبنان قرابة 39% تليها المغرب بـ17% وتونس بـ12.5% والعراق بـ11.1% والجزائر بـ9.4% والأردن وفلسطين بـ7.2% لكل منها وسوريا بـ6.1%. وتمثل هذه النسب حجم الهدر في الكفاءات العلمية التي قد تحتاجها البلدان العربية لاستثمارها على المستوى الوطني.

وتشير المعطيات إلى هجرة حوالي 100 ألف من أرباب المهن والعلماء والمهندسون والأطباء والخبراء كل سنة من ثمانية أقطار عربية هي لبنان وسوريا والعراق والأردن ومصر وتونس والمغرب والجزائر. كما أن 70% من العلماء الذين يسافرون إلى الدول الرأسمالية للتخصص لا يعودون إلى بلدانهم. ومنذ



عام 1977 ولحد الآن هاجر أكثر من 750 ألف كفاءة عربية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. وتجدر الإشارة إلى أن 50% من الأطباء و23% من المهندسين و15% من العلماء من مجموع الكفاءات العربية يهاجرون إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وكندا. ويساهم الوطن العربي في ثلث هجرة الكفاءات من البلدان النامية خصوصاً أن 54% من الطلاب العرب الذين يدرسون في الخارج لا يعودون إلى بلدانهم.

## IV. آثار هجرة العمالة العربية

فرضت ظاهرة الهجرة الدوليّة وعلاقتها بالتنمية نفسها على المستوى الأكاديميّ ومستوى معاهد البحوث العلمية والمنظّمات المتخصصة، وذلك، بسبب اتّساع هذه الظاهرة، وزيادة تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعيّة والسياسيّة المتشابكة والمؤثّرة في المستوى المحليّ والإقليميّ والعالميّ. إنّ تأثيرات الهجرة في الأشخاص والمجتمعات والدول عميقة ومتعدّدة الأشكال، وأغلب هذه التأثيرات مرتبطة بعملية التنمية بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

يوجد العديد من الآثار المترتبة على هجرة العمالة العربية للخارج، بعضها إيجابية والبعض الآخر يحمل في طياته العديد من السلبيات. فمن الآثار الإيجابية المترتبة على هجرة العمالة العربية للخارج هو التخفيف من حدة البطالة، حيث تساعد الهجرة على حصول المهاجرين على فرصة عمل داخل دولة الاستقبال، وبالتالي ينخفض عدد المعطلين داخل أسواق العمل بدول المنشأ العربية، كما أنها تساعد على تخفيف حدة الفقر عن طريق تأمين العديد من فرص العمل، وتساعد أيضا في توفير نقد أجنبي عن طريق التحويلات المالية لليد العاملة بالخارج والتي بلغت على سبيل المثال حوالي 1850 مليون دولار بمصر في السنة. أضف إلى ذلك أنها قد تساعد في زيادة تراكم رأس المال البشري والخبرة إذا كانت بغرض التعليم أو التدريب.

ويعد نزيف العقول أخطر الآثار السلبية التي تنتج عن هجرة الكفاءات العربية للخارج، لأنه يمثل أحد أوجه الإهدار في رأس المال البشري، حيث يلاحظ في السنوات الأخيرة إقبال العديد من حاملي الشهادات الجامعية وما فوقها على الهجرة للخارج، وما ينتج عنه من عدم الاستفادة من تلك الإطارات في عملية التنمية.

وقد ازدادت هجرة العقول والكفاءات العالية خطورة منذ الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الماضي، حيث أورثت هذه الظاهرة حالة من الفقر في الكفاءات العلمية في الدول النامية. وعلى الرغم من أن هذه المشكلة قد اتخذت أبعاداً دولية ومساعي حثيثة لإيجاد حلول لها، إلا أن تدفق العقول المهاجرة وبخاصة العربية مازال في

تصاعد مستمر، الأمر الذي يزيد من الصعوبات ومشاكل الدول النامية ويوسع الهوة القائمة بينها وبين الدول المتقدمة.

إن الاهتمام بالعنصر البشري في البلدان العربية بصفة خاصة والبلدان النامية بصفة عامة لم يكن بالشكل المطلوب إذ حرصت معظم هذه الدول على إنتاج المورد البشري ولكنها لم تنجح في المحافظة عليه، ويتضح ذلك من خلال هجرة الكفاءات العربية إلى الدول الغربية وتفرز هذه الهجرة عدة آثار سلبية على واقع التنمية في الوطن العربي. ولا تقتصر هذه الآثار على واقع ومستقبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية فحسب، ولكنها تمتد أيضاً إلى التعليم وكافة القطاعات المتصلة بالعنصر البشري.

ومن الملاحظ أن أقطار الوطن العربي، وبخاصة تلك التي تطور فيها التعليم العالي قد ابتليت بمرض هجرة العقول، وتحتل هجرة الكفاءات من البلدان العربية إلى البلدان الغربية مكاناً أساسياً في برامج هذه الدول المتقدمة وسياساتها الاقتصادية التي تصب في مصلحتها. في حين أن مستوى البطالة بين الخريجين يعد مرتفع في جميع أنحاء الدول العربية المتوسطة، حيث أن معدل هجرة الخريجين تزيد عن 3/1 في لبنان و 6/1 في المغرب، وهو ما يسبب خسارة في رأس المال البشري لتلك الدول. وهناك أدلة في بعض الدول على أن هجرة العمالة الماهرة هي التي تسببت في نقص في اليد العاملة المؤهلة في قطاعات معينة (المغرب وتونس) أو استنزاف للموارد الشحيحة من المؤهلين (لبنان).

ويمكن أن تكون الهجرة مُحركاً قوياً للتقارب في معدلات الأجور بين بلدان المصدر والمقصد؛ وهذا لأنه كلما زادت قابلية التحرك بين المنطقتين أصبحت أسواق العمل فيهما أكثر تكاملاً ويصبح من الصعب استدامة الفروق الكبيرة في الأجور.

وقد تؤدي الهجرة إلى انخفاض الأجور أو زيادة البطالة بين العمال ذوي المهارات المنخفضة في الاقتصاديات المتقدمة، الذين يكون الكثير منهم هم أنفسهم مهاجرين قدموا في موجات سابقة، غير أن معظم المهاجرين تكون مهاراتهم مكملة لمهارات

العمال المحليين لا منافسة لها. وبأداء مهام قد لا تجد من يؤديها أو تؤدي بتكلفة أعلى، يسمح المهاجرون بقيام المواطنين بتأدية أعمال أخرى أكثر إنتاجية وأحسن أجرا. وهم يتعهدون أيضا أنشطة اقتصادية صالحة للاستمرار، كان يمكن أن يعهد بها إلى مصادر خارجية في غيابهم. وإذ يزيد المهاجرون من القوة العاملة، وعدد المستهلكين، ويساهمون بقدراتهم في مجال تنظيم الأعمال، فإنهم يحققون ازدهار النمو الاقتصادي في البلدان المستقبلية.

وتبدو الآثار الاقتصادية للهجرة على الصعيد الوطني في بلدان المنشأ معقدة، وفي معظم الأحيان، يصعب قياسها؛ وقد تنشأ الشبكات التي تُيسر نشر المعرفة والابتكار والمواقف، ومن ثم تعزيز التنمية على المدى المتوسط والبعيد. وتشير مجموعة من الأدلة، التي يُتندر بها، إلى أن المهاجرين يدعمون الأنشطة الإنتاجية في بلدان المنشأ من خلال نقل التقنية وإعادة المهارات المصقّلة في الخارج إلى الوطن الأم والتعرض لممارسات أفضل في العمل والتنظيم.

وتركزت معظم الدراسات الكمية حول الآثار على الصعيد الوطني تركيزاً أكثر تحديداً على حجم التحويلات المالية ومدى مساهمتها في انتعاش الاقتصاد في بلد المنشأ.

وتبلغ تحويلات المهاجرين على المستوى العالمي عبر القنوات الرسمية 414 مليار دولار سنة 2013، أي أكثر من ثلاثة أضعاف (مساعدات التنمية الرسمية). وتمثل تحويلات المهاجرين في المنطقة العربية حوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتحتل تحويلات المهاجرين العرب بالنسبة لاقتصاديات البلدان العربية أهمية كبرى كونها مصدرا للعملة الصعبة. ففي عام 2010 قدرت التحويلات الرسمية إلى المغرب بما يقارب الـ6.5 مليارات دولار و2 مليار دولار بالنسبة للجزائر و1.9 بالنسبة لتونس و20 مليار دولار بالنسبة لمصر خلال سنة 2013 وقد زادت هذه التحويلات بمعدل ثلاث مرات منذ سنة 2009، وتمثل تلك التحويلات بالنسبة

للمغرب 9% من الناتج المحلي الإجمالي، أما بالنسبة لمصر فإن قيمة تلك التحويلات لنفس السنة تقدر بـ7.9 مليار دولار وتمثل نحو 6% من ناتجها المحلي الإجمالي.

واعتمدت العديد من الدول العربية المتوسطة اعتمادا كبيرا على التحويلات المالية: لبنان (22.8% من إجمالي الناتج المحلي) والأردن (20.3%) وهي من الدول العربية المتوسطة التي تمثل فيها قيمة التحويلات المالية من العمال المهاجرين النصيب الأكبر في اقتصادياتها؛ ومن حيث الأرقام المطلقة، تأتي مصر والمغرب ولبنان على قمة الدول العشرين المستقبلية للتحويلات في العالم. وهذا بالطبع، سيكون له تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الصغير وسيؤثر كذلك على سلوك الأفراد في سوق العمل ولاسيما في ما يتعلق بالتعليم والمشاركة في العمل. وقد يزيد هذا من الاستثمار في التعليم نظرا لاحتمالات الهجرة والمهارات الموجودة في الخارج على غرار لبنان وقد يحد من الحوافز الدافعة إلى العمل.

كما تعتبر هذه التحويلات أحد أهم التدفقات المالية لبلدان المنشأ، حيث يفوق حجم تدفقات تحويلات المهاجرين حجم تدفقات المعونات الأجنبية وتأتي مباشرة في المرتبة الثانية بعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتلعب هذه التحويلات دورا إيجابيا على مستوى الاقتصاد الكلي في دول المنشأ وذلك عن طريق مساندتها ودعمها لميزان الدفعات وللاستقرار النسبي وكذلك على مستوى دعم احتياط النقد الأجنبي، وهو ما يساعد حكومات هذه الدول على البرمجة والأخذ بعين الاعتبار تلك التحويلات.

**جدول يوضح تطور قيمة تحويلات المهاجرين العرب  
من سنة 1996 إلى سنة 2013 (بالمليون دولار)**

السنة	تونس	الجزائر	المغرب	مصر	السودان	سوريا	لبنان	اليمن	الأردن	فلسطين
1996	735	-	2165	3107	220	-	-	1134	1544	-
1997	684	-	1892	3697	416	-	-	1168	1655	-
1998	718	-	2010	3370	686	-	-	1202	1542	-
1999	761	-	1938	3235	664	-	-	1223	1497	-
2000	796	-	2160	2852	638	-	-	1288	1660	-
2001	927	-	3260	2911	730	-	-	1294	1810	-
2002	1070	-	2877	2893	970	-	2544	1294	1921	-
2003	1250	1547	3613	2960	1218	743	3963	1269	1980	-
2004	1431	2460	4221	3341	1401	855	5183	1283	2330	638
2005	1393	2060	4590	5017	1016	823	4924	1283	2500	705
2006	1510	1610	5451	5330	1179	795	5202	1283	2883	928
2007	1716	2120	6730	7656	1769	1150	5769	1322	3434	1085
2008	1977	2202	6895	8694	3100	1400	7181	1451	3794	1220
2009	1966	2059	6271	7150	2993	1332	7558	1378	3597	1261
2010	1960	2031	6447	7881	3178	1407	8117	1471	3789	1307

المصدر:

- IMF Balance of payment statistics database and browser
- World bank 2011. Migration and remittances Factbook 2011.

وتتعدى فوائد الهجرة إلى البلدان الصغيرة القيمة النقدية للتحويلات المالية بكثير، فالتحرك يتيح الفرص أمام إقامة روابط للعمل قد تعزز من التكامل مع المراكز الاقتصادية. وقد تكون أيضاً هجرة العمالة المؤقتة سبيلاً للتوازن بين الاحتياجات الاقتصادية لكل من بلدان المقصد والأصل، والمتعلقة بتوفير فرص عمل للعاملين ذوي المهارات المنخفضة، والتمكين من فوائد أكبر في الوطن الأم، من خلال عودة المهارات بأفكار المشاريع الأعمال التجارية. وبقدر تداخل صِغر الحجم مع مستوى الضعف، وفي بعض البلدان مع انعدام الاستقرار، قد تكون الهجرة بمثابة صمام الأمان للتخفيف من خطر الصراع، وكذلك بمثابة استراتيجية قائمة على التنوع على الأمد الأطول.

وللهجرة آثار اجتماعية وثقافية، فقد خلّصت بعض الدراسات إلى أن الهجرة تعتبر وسيلة لتعزيز المكانة الاجتماعية للأسرة في المجتمع المحلي، ومن ثم ليس من المستغرب أن تتزايد احتمالية هجرة أولئك الذين على صلة بأشخاص في الخارج. وتنشأ أحياناً 'ثقافة الهجرة' حينما ترتبط الهجرة الدولية بتحقيق نجاح شخصي واجتماعي ومادي.

## خاتمة : \_\_\_\_\_

إن البلدان التي تشكو من عجز في فرص العمل هي بحاجة إلى أسواق خارجية لتصريف الفائض من العمالة، فالهجرة بالنسبة لها قناة مهمة جداً للتخفيف من حدة البطالة ولو لفترة محدودة ووسيلة من الوسائل لإدارة التوترات الاجتماعية والسياسية الناجمة عن البطالة.

وتسهم تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم في تحسين وضعية ميزان الدفعات وتخفيض معدلات الفقر وغيرها، إذ أن معظم البلدان العربية تواجه ضغوطاً دافعة للهجرة منذ عقود وازدادت حدتها في العقدين الأخيرين في الوقت الذي تزايدت القيود على الهجرة من البلدان العربية نحو البلدان الغربية وحتى العربية منها، خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001.

وتميزت سياسات الهجرة في الدول الغربية حتى بداية السبعينات بتشجيعها للعمالة الوافدة، خاصة من مستعمراتها القديمة، ذلك أن اقتصادياتها آنذاك كانت في أوج الازدهار والنمو نتيجة لبرامج إعادة البناء لما دمرته الحرب العالمية الثانية. فإن ذلك بدأ في التغيير مباشرة عندما انخفضت معدلات النمو فيها مع منتصف السبعينات وازدادت القيود على الهجرة بشكل تدريجي لتتحول إلى سياسة تقييدية وانتقائية منذ أحداث سبتمبر 2001. وتمت مراجعة أغلب قوانين الهجرة المتعلقة بها في الولايات المتحدة أولاً ثم الاتحاد الأوروبي لاحقاً. بل أسوأ من هذا فقد تم تسييس الهجرة وأصبح المهاجرون العرب والمسلمون هدفاً للطرد والقمع. كما فرضت بعض دول الاتحاد الأوروبي شروطاً إضافية لقبول المرشحين للهجرة إليها تهدف إلى معرفة

مدى قدرة المرشح على الاندماج ثقافيا في البلد المستقبل ويبدو أن الهدف من وراء ذلك استبعاد فئات عرقية وثقافية معينة.

إن الدول الغربية لم تكن لتقدم على هذه الإجراءات باتجاه المهاجرين العرب لولا وجود بدائل من دول شرق أوروبا وأمريكا اللاتينية، حيث التجانس الثقافي والديني أو من آسيا، حيث تتوافر المهارات بأعداد هائلة. ونتيجة لذلك تأثرت الدول العربية سلبا بحيث تزايدت الحواجز أمام الهجرة الشرعية من دول جنوب المتوسط إلى غرب أوروبا.

### التوصيات :

بالنظر إلى واقع العمالة العربية المهاجرة، يمكن تحديد النقاط التالية للعمل على إنجازها:

- إحداث مرصد عربي للهجرة يقوم بجمع الإحصائيات والقيام بدراسات تحليلية معمقة حول مختلف أشكال وجوانب الهجرة العربية وتوسيع التحليل فيما يخص مساهمة هجرة العمال العرب في اقتصاديات بلد المنشأ.
- دعم البحوث المتعلقة بمسائل الهجرة وتأثيراتها في بلدان الأصل ومساهمتها في بلدان المقصد.
- وضع إستراتيجية متكاملة الأهداف حول الهجرة تمكن من التنسيق بين مختلف الأطراف المتدخلة.
- تخفيض تكاليف التحويلات المالية من بلد الاستقبال إلى البلد الأصلي.
- إدراج هجرة العمالة ضمن السياسات الوطنية للتشغيل وسوق الشغل والتنمية.
- الترويج للدور الإيجابي للهجرة في النهوض بالتكامل الإقليمي.
- توخي خطة لتشجيع إحداث المشاريع من طرف المهاجرين العرب في بلدان الأصل.



- اعتماد سياسات تشجع الهجرة الدائرية والموسمية وهجرة العودة وإعادة الإدماج في بلد الأصل.
- تطوير سياسات التعليم والتدريب بما ينمي قدرات ومهارات رأس المال البشري العربي ويوفر له فرص التنافس في أسواق العمل الوطنية والعربية والدولية.
- الإسراع في وجود تشريعات تنظم عملية الهجرة وحقوق العمالة المهاجرة والعمل على إيجاد كيانات عمالية قوية تحافظ على حقوق العمال سواء كانوا مواطنين أو مهاجرين.

## المراجع :

- مصطفى العبد الله الكفري، جامعة دمشق - كلية الاقتصاد : الهجرة العائدة من الدول العربية الغنية بالنفط إلى الدول المرسله للعمالة. سنة 2004.
- هاشم نعمة فياض : هجرة العمالة من المغرب إلى أوروبا (هولندا نموذجا). سنة 2011. المركز العربي للدراسات.
- عبدالحافظ الصاوي : الهجرة العربية في ظل العولمة. مجلة المجتمع.
- المرصد المصري للتعليم والتدريب والتشغيل : هجرة العمالة المصرية إلى الخارج. هجرة العقول العربية أسبابها وآثارها الاقتصادية. أ.امحمد عبد الله المنصوري د.عبدالعليوحويشالدايخ. كلية الاقتصاد - جامعة عمر المختار. التقرير العربي الثالث حول التشغيل والبطالة في الدول العربية. منظمة العمل العربية. 2012.
- دراسة حول الهجرة - أنواعها - أسبابها-أهدافها- نتائجها ؟ مركز الرافدين للدراسات والبحوث الإستراتيجية. 2011
- النداوي، خضر عباس، هجرة العقول العربية. 2007.
- سلمان، سلمان رشيد. أسباب هجرة الكفاءات العربية، مجلة شؤون عربية، العدد 77، ص 207.
- منبر الكاتب العراقي. دراسات، هجرة العقول العربية، 2005.
- الاتحاد البرلماني العربي. جوهر الأدمغة العربية وضع سياسة واضحة لاستيعاب الكفاءات العربية والحد من هجرتها إلى الخارج، مجلة البرلمان العربي، 2001.
- هبة احمدنصار. التحول لدى مغر افيو التشغيلو هجرة العمالة فيدو لالمشرق. اجتماعالخبر اءحو لالهجرة الدوليةو التنمية فيالمنطقة العربية:التحدى اتو الفرص. 15-17 ماي 2006 بيروت.
- إيفانمارتن. أءاءسوقالعملو تدفقاتالهجرة فيالدولالعربية المتوسطة
- مرآز روبرتشومانلدراساتالمتقدمة،معهدالجامعةالأوروبية. فلورنسا-إيطاليا. 2009.
- تقرير الأمين العام. الهجرة الدولية والتنمية. الأمم المتحدة. 2006.

محمد الأمين فارس. تحويلات العمال المهاجرين إلى المنطقة العربية : السمات والآثار.  
اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية:التحديات والفرص. 15-  
17ماي 2006 بيروت.